مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

ماهيَّة الحكم خلال عصر سلاطين المماليك

د. أحمد عبد الرازق عبد العزيز مُحَمَّد(*)

مقدمة

من المعروف أن مفهوم الحكم عصر سلاطين المماليك يفترض أنه جاء مرتبطًا بمجموعة من القيم العامة التي أرساها الدين الإسلامي من خلال القرآن الكريم، وتعتبر أهم تلك القيم التي ترتبط بالسلطة هى إرساء مبدأ الشورى والعدل بين الناس تلك القيم التي طبقها الرسول ﷺ، وسار على نهجه الخلفاء الراشدين، ولكن بداية من عهد معاوية بن أبي سفيان تحول الحكم إلى مُلك مطلق، وتوالت العديد من الدول الإسلامية بعد ذلك، وهي تتبع نفس المبدأ في الحكم دون الرجوع لمبدأ الشورى في الحكم، وسنحاول عرض لإحدى هذهِ الدول منذ البداية وحتَّى النهاية، وكيف تسبب أسلوب حكمهم في انهيار دولتهم مثل دولة سلاطين المماليك في مصر؟

يعدّ مبدأ الشورى أحد أهم مبادئ الدين الإسلامي في الحكم، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، ما هو وضع مبدأ الشورى، وكيفية تطبيقه في الدولة الإسلامية بصفة عامة؟ للإجابة عن هذا السؤال يجب أن نعلم أن المشاورة هي أصل الدين وسنة الله في العالمين، فقد أرسى الله في كتابه العزيز مبدأ الشورى في آيتين مباركتين، ألا وهما: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (سورة آل عمران، آية ١٥٩)، وهو أمر الله لرسوله وهو أكمل الخلق فليس عيبًا أن ينبه بقية الخلق، حتَّى تسلم الأمه من الفساد، ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ (سورة الشورى، آية ٣٨)؛ أي عدم الاستبداد بالرأي فليس هناك شك في أننا نجد في القرآن الكريم النص المبدئي للتاريخ التكويني (Blo-histoire)[١]. وبذلك استخلص العلماء أن الشورى ملزمة للحاكم على الرأي الأرجح الذي يعتمده جمهور العلماء؛ ففي مرحلة صدر الإسلام النبوة، والخلافة الراشدة، كان الوحي موجهًا لحركة التاريخ في كثير من الأحيان ومتأثرًا في نزوله بهذا الواقع، فقد قال ابن تيمية: «لا غنى لولي أمر عن المشاورة، فهو مقرر كفريضة الجهاد»[٢]. ولكن لم يضع القرآن الكريم بل والدولة الإسلامية نظامًا للحكم مفصلًا، ولكن

(*) أكاديمي مصري.
ahmed_abuyossif@yahoo.com

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

وضع المبادئ الأساسية للحضارة الإسلامية كالشورى، وقد كان رسول الله ﷺ مؤهلًا لذلك، رغم أنه لم يكن له سلطة مركزية عليهم والدليل ظهور العديد من حالات ادعاء النبوة في حياته ولكن بوفاة خاتم المرسلين عادت الروح القبلية، حيث تسابقت القبائل العربية، ليكون أمر الحكم والسلطة لها دون غيرها مما أدي لتمرد العديد منهم، ففي أحداث سقيفة بني ساعدة، كان الحوار بين المهاجرين والأنصار حول حكم المُسلمين، فكانت بينة أبي بكر الصديق- رضي الله عنه- بأن المهاجرين أحق بالأمر لسبقهم الدخول في الإسلام، ومساندة الرسول ﷺ في العديد من الشدائد، واقترح الصديق أن يكون الوزراء من الأنصار، والأمراء من المهاجرين فرفض الحباب بن المنذر ذلك وطلب مقاسمة الحكم، ومن ثم كان الخلاف قبليًا، وتناسوا مبدأ الشورى، ليتضح أن ما حدث في سقيفة بني ساعدة، إنما هو شأن سياسي قبلي دون وضع شروط لاختيار الحاكم[٣]، فكان رسول الله ﷺ أكثر دراية بأمور المُسلمين؛ فعندما سئل عن سر رفضة لفرض خليفة بعده قال: «إني أخاف أن أستخلف عليكم فتعصون خليفتي ينزل عليكم العذاب». ولذا لم يبالغ أحد الباحثين، عندما قال رغم أن أكثر الدماء سالت في التاريخ الإسلامي، حول قضايا وصراعات الحكم والسلطة، إلا أن الفقه السياسي بقي شحيحا، لتمارس السلطة من خلال الصراعات[٤]، والذي بدأ ظهوره بشكل صريح وواضح عهد الدولة الأموية.

وإن كان رسول الله ﷺ أشار إلى الخلافة من بعده بطريق غير مباشر باستخلاف «أبي بكر» في الصلاة، فإن ذلك لم يعن فرض رسول الله «أبا بكر» على الأمة الإسلامية، بل لم يُنصب خليفة بشكل واضح، ولم يُوص بها أحد حين ارتحاله، مما جعل الشيخ علي عبدالرازق يشير إلى أن الخلافة لم تكن وضعًا للحكم بقدر ما صبغها الحاكم بصبغة دينية، وطوقها بالقدسية، وهذا ما جعله ينادي بإقامة دولة إسلامية مدنية قائمة على الشورى[٥]، فإن كان رسولنا الكريم يهدف لاتخاذ أمته الشورى كتطبيق لنص كتاب الله فيما بينهم دون فرض من يخلفه عليهم بالإضافة لوضع هيكل أساسي لمفهوم السلطة في الدولة الإسلامية فإن هذا لم يكن واضحًا بعد الخلافة الراشدة لأن الشورى كمبدأ لم تجد اللبنة الأولى في هذهِ الدولة الإسلامية بشكل مناسب.

لذا لا نبالغ إن قلنا أن عصر النبوة كان فريدًا من نوعة؛ ليتحول بعد ذلك ليصبح سيطرة السلطة، أو الدولة كهيمنة على المؤسسة الإسلامية دون التنبه بما يحيق ذلك الفكر الإجباري القبلي على الدولة الإسلامية فيما بعد من صراعات، وهيمنة للسلطة مغلفة بفكرة النص القرآني والدين الإسلامي﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (سورة النساء، أية ٥٩) وهذا ما جعل أبا بكر يغضب عندما ذهب الناس يدعوه خليفة الله على أساس أنه خليفة رسول الله، والرسول قد أشار له بالخلافة؛ فقال أبا بكر «لست خليفة

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

الله، ولكني رسول الله» ولكنها في الحقيقة تشوبها الريبة، والشك فالصراع بدايتها، والدم نهايتها ليصبح مبدأ الشورى مجرد رمز طبق فترات الخلافة الراشدة؛ فقط لاسيما بعض السنوات التى جاءت بعد الخلافة الراشدة؛ فالخلافة في عهدي الصديق، والفاروق فيها اقتراب من المثل العليا، والفكرة السامية التي جاء بها الإسلام، وواقع المُسلمين، وفي تلك الفترة ظلت السلطة الزمنية قانعة بدور حامي حمى العقيدة، ولقد كانت هناك قضيتان لابد أن تحل بالشورى، آلا وهما: اختلاف أبي بكر وعمر في جمع القرآن في مصحف واحد، وعندما أجتمع الأثنان علي ذلك الرأي تم الجمع أما القضية الثانية كان قتال مانعي الزكاة – وهي ماسميت بحرب الردة – فلو أن المُسلمين تهاونوا في أمر ركن من أركان الإسلام لهانت بقية الأركان وتفككت الدولة الإسلامية[٦]، فقد كانت القضيتين لا تحتمل خلاف؛ بل هى ثوابت لابد منها حفاظًا على كيان الدولة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الشورى، السلطة، المماليك، التغلب، الحكم، وراثة، السلطان.

الخلافة الراشدة

كانت الخلافة الراشدة التي جاءت عقب وفاة الرسول ﷺ ضرورية للحفاظ علي الدين الذي جاء به وبلغه في مدة قصيرة (٢٣ سنة) ولم يتمكن من نشر الشريعة إلي كل البشرية، ولذا اقتضت الضرورة أن يتعاقب بعده خلفاء، لهم مكانتهم عند الناس؛ حتي يسيروا على خطاه في تبليغ الدعوة دون تداول شكل السلطة، ومفهومها من حيث تطبيق مبدأ الشورى كدعامة للحكم الإسلامي فلقد جعل ﷺ الخلافة العامة في قريش، ولم يخص بها أهل بيته ولا بني هاشم حتَّى لا يتخيل أنه مُلك متوارث[٧]. على أي حال رشح الفاروق ستة من الصحابة وهم عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبدالرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وطلحة بن عبيدالله، والزبير بن العوام؛ ليكون منهم خليفة المُسلمين؛ ليستقر الأمر على عثمان بن عفان ومن ثم ظهرت القبلية،والعصبية فبخلافة عثمان وصل الأمويين للحكم حيث اتخذ ابن عمه مروان بن الحكم كاتبًا له بالمدينة وترك له الأمر؛ليملأ مناصب الولاية بالأمويين فزاد الظلم، والفوارق بين الطبقات كزيادة مال معاوية بن أبي سفيان وسط العديد من الفقراء، وضياع هيبة عثمان ومعاونيه، وتذمر في صفوف الجيش لقلة الرواتب، وهذا بخلاف سماح عثمان للمهاجرين بالسفر إلى الامصار، وترك المدينة، وعندما أستنكر أبوذي الغفاري أحد كبار الصحابة سياسة عثمان أبعده إلى الشام تحت عين معاوية مما زاد الغضب؛ فكانت الثورة عليه وطُلب عزل نفسه من الخلافة فرفض ليتوج ذلك الصراع بالدموية بقتل ثالث الخلفاء الراشدين في عام ٣٥هـ/ ٦٥٥م بعد حصار أربعين يومًا ورغم ذلك فإن عثمان قد طبق مبدأ الشورى حيث أرسل إلي معاوية، وعبد الله بن أبي سرح، وسعيد بن العاص، وغيرهم. وشاورهم وقال لهم: «إنكم وزرائي، ونصحائي، وأهل ثقتي»

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

فاشاروا عليه بإرسال علي بن أبي طالب لهم ليكفوا عنه[٨].

ولذا فكان مقتل عثمان حادثًا حاسمًا في التاريخ الإسلامي؛ فمنذ ذلك الحين صار للسيف الفصل في أمر السلطة، وفتح باب الفتنة بانقسام الجماعة كل منهم يحاول فرض سلطانه السياسي[٩]، وكان كل ما يهم المُسلمين فيما يتعلق بالسلطة السياسية هو وجود حاكم عادل دون الاهتمام بالتسمية سواء خليفة أو سلطانًا، أو رئيسًا؛ أو إمامًا وذلك الأمر لا يأتي إلا بإقامة نظام حكم عادل فيه أهل الحل والعقد بمعنى حراسة الدين، وسياسة الدنيا وهم أهل الشورى؛ وبفضل ذلك أقاموا حكومات رشيدة وسادوا العالم في جميع الميادين، لذا فقد أشار بعض علماء الإسلام أنه إذا تقرر نصب الحاكم والتزم الشورى، وحقق العدل، باختصار أهل الحل والعقد وجبت طاعته، وحرم الخروج عليه تطبيقًا لنص القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (سورة النساء، أية ٥٩)[١٠]، والطاعة هنا لأولي الأمر تقتضي التمسك مبادئ كتاب الله القرآن الكريم، وسنة نبيه مُحَمَّد ﷺ بمعنى أنها ليس طاعة مطلقة بكل شيء؛ لذلك كان الإسلام رحيمًا في العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

على أي حال، فإننا لا نبالغ إن قلنا أنه بمقتل عثمان (رضي الله عنه) كانت نهاية جزئية لمبدأ أساسي في الإسلام بنص قرآني آلا وهو الشورى لتبدأ مرحلة السلطة، والقوة بالسيف؛ بظهور الحاكم الأوحد ليصبح مبدأ الشورى مجرد نصوص تقرأ من خلال كتابات المؤرخين عن صدر الإسلام، والخلافة الراشدة برغم وجود محاولات بسيطة لتطبيق ذلك المبدأ في الحكم؛ أو السلطة في فترات متفاوتة من التاريخ الإسلامي، ورغم ذلك طبق مبدأ الشوري في كثير من الأوقات داخل المنظومة السياسية دون المساس بهيبة الحاكم، أو كرسيه.

وبمقتل عثمان تولى علي بن أبي طالب – رضي الله عنهما – خلافة المُسلمين عدا بلاد الشام التي تدين بالولاء لمعاوية، ودخوله صراع مع علي بزعم الاستناد لدم عثمان حيث أتخذ من الثأر وسيلة لتبرير مطامعه في السلطة بزعم أن عليًا آوي قتلة عثمان لتقوم الحرب بين أنصار الاثنين في موقعة صفين، عام٣٨هـ/ ٦٥٧م، ولولا رفع المصاحف على أسنة الرماح لأهل الشام لإحساسهم بالهزيمة من أنصار علي لما حدث الانشقاق في أهل العراق (أنصار علي)؛ وأُجبر عليًا على الأحتكام إلي القرآن على أيدي محكمين يصدرون حكمهم من القرآن؛ وبذلك حولت موقعة صفين مجرى التاريخ الإسلامي[١١].

حيث جاء عمرو بن العاص – مندوب معاوية في التحكيم – ليغرر بأبي موسى الأشعري – مندوب علي – حين أتفقا على خلع الأثنين، وحين إعلان

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

النتيجة على جموع السلمين؛ فإذا بأبي موسى يخلع علي، بينما عمرو ينصب معاوية خليفة للمسلمين؛ فكان الاحتكام للمصاحف، وكانهنا الحكم لشرع الله عز وجل مجرد خداع سياسي؛ بتخطيط معاوية وأتباعة لسلب علي حقه في الخلافة وعندما جاءت الدولة الأموية على يد معاوية بن أبي سفيان(٤١-٦٠هـ \٦٦١-٦٧٩م) التي أحيت العصبية القرشية، بعد صراع مرير من الأحداث صحبها قتل علي (رضى الله عنه) عام ٤٠هـ/ ٦٦٠م على يد عبدالرحمن بن ملجم، وتحولت الخلافة علي يديه إلى مُلكٍ غضوض، جعلت أمور الحكم في عائلة واحدة كنظام للحكم الكسروي وهذا ما أكدة ابن خلدون بقوله: وما المُلك إلا «التغلب والحكم بالقهر»[١٢]؛ فمنذ ذلك الوقت أصبح منصب الحكم سياسي، أما الدين فقد وظف لخدمة سلطة الحاكم بمعنى أن كل من يخالف الحاكم فهو يخالف شرع الله، وعلى هذا الأساس تحول مفهوم السلطة في الدولة الإسلامية من مبدأ الشورى، والعدل إلى الحكم الأوحد، ولكن مع ذلك هناك ملوك وأمراء يطبقون العدل بكل أشكاله برعاية شعوبهم والمحافظة على مصالحهم؛ ما أستطاعوا؛ فليست هناك قاعدة مطلقة للحكم الملكي بل أحيانًا كثيرة ما وجدنا ملوك يفنون حياتهم حفاظًا على بلادهم بحفظ الأمن وتجنب الحروب مع رفعه شعوبهم، وقد نرى ذلك بملوك وأمراء السعودية والأمارات والكويت وغيرها من دول الخليج.

الدولة الأموية

واختلاف نظم الحكم

كانت البداية مع معاوية حيث كان يرمي إلى جعل الخلافة مُلكًا مطلقًا، وجعل منصب الخلافة الاسلامية أكثر من كونه منصبًا دينيًا، ووظفت الدولة كل إمكانياتها في جعل الخلافة أو المُلك في الأسرة الأموية حيث كان معاوية في نظر الأمويين خليفة الله في الأرض مما جعله يرسخ مبدأ السلطة في تبرير أمر ولاية العهد لتولي يزيد-أبنه- الخلافة ورد على معارضيه بالدين بقوله أنما هو الملك يؤتيه الله من يشاء وأن أمر يزيد قضاء من الله، وليس للعباد الخيرة من أمرهم وقال لقد ذهبت الآباء وبقيت الأبناء وأبني أحب إلي من أبنائهم وقد بايع أبنه بالشام[١٣]، وبذلك كان تحذير شديد اللهجة من معاوية لمعارضيه بطريق غير مباشر باستخدام الدين كستار لتبرير موقف ولاية العرش للأمويين (البيت الأموي).

على أيه حال لجأ خلفاء بني أميه الأوائل إلي العنف والإرهاب كسبًا للاستقرار الاجتماع، وجمعًا للكلمة، وتحقيقًا للوحدة الاجبارية وكل ذلك تحت شعار الدين الإسلامي من أجل الحفاظ على كرسي الحكم والسلطة؛ وهذا ما جعل من جاء بعدهم يتحسس خطاهم، ويستخدم نفس الطريقة والمبدأ معهم[١٤]، وأكبر دليل على ذلك أن بني العباس سعوا إلى استئصال بني أمية من الوجود فور توليهم الحكم حيث فرق السفاح -

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

أبـو العبـاس – الولايات عـلى رجاله مـن آل بيته، وعهد إليهم أن يستأصلوا الأمويين صغيرًا كان ،أو كبـيرًا، وهذا ما جعل أبو جعفر يقول عن بني أمية: «أفـضي الأمـر إلى أبنائهـم المترفـين؛ فكانت همتهم قصد الشهوات... واسـتخفافهم بحق الرياسة... فسلبهم الله العز وألبسهم الذل»[١٥].

وعندمـا ولي عبـد الملـك بـن مـروان الخلافـة في أوائـل الدولـة (٦٥\٨٦هــ-٦٨٤\٧٠٣م) قـام بأخـذ المصحـف – وكان لا يفارقـه – وأطبقه وقـال:)هذا آخـر العهد بـك(، ورغـم ذلك ظهر حـكام عباسـيون تحلـوا بقدر مـن تشـجيع الحرية الفكرية مثل: هارون الرشيد، والمأمون ولكن بما لا يتعارض مع نظام الحكم، والتي يمكن فيها ضرب الأحزاب بعضها ببعض، كما حدث في عهد المأمون الذي ناصر المعتزلة علي خصومهم في مسـألة خلق القرآن، وبذلك كان سـهلًا تحول فكر المُسلمين عن واقعهم السـياسي الضاغط، وهي عادة الحكومات الطاغية[١٦].

فقـد بـدأت الخلافـة العربيـة بدايـة قويـة ناجحة،وظهـرت في أوج قوتهـا عهـد عمـر بـن الخطـاب ثـاني الخلفاء الراشـدين، ولكـن للتاريخ مبـاديء ثابتـة لا يحيـد عنهـا غالبًـا، وهـي أنه مهما بلغـت الدولـة قوتها،وسـلطانها لابـد أن تتـواري وراء بطش الحكام وسـطوة الجيوش بعض عوامل الضعـف الداخليـة، والخارجية وفي ضـوء عوامل العصبيـة القبليـة، والافتخـار بالمـاضي، والعراقـة رفضـت بعـض الـدول الخضـوع لقـوة سياسـية تحكمهـا من خـارج حدودها حكمًا مركزيًا شـاملًا باسـم الديانـة الإسـلامية، ومـن ثـم لا يوجد من يمنع أهل مصر أن يعيشـوا مسـتقلين داخل حدود بلادهـم في ظـل حكومـة محلية ترعى شـؤونهم مع إعتناقهـم بالديـن الاسـلامي طائعـين، وفي ضـوء ذلك ظهرت الدولة الطولونية ذات العنصر التركي الـذي تسـلل لأكـبر المناصـب بالدولة الإسـلامية كولاية مصر عام (٢٥٤-٢٩٢هـ/ ٨٦٨-٩٠٥م) علي يد أحمـد بن طولون[١٧]، وكان أحمد بن طولون يطمع في الاسـتقلال بمصر بشكل يمكنه من وراثة العـرش في بيته، وربما تحقـق ذلك باعتراف الخلافة العباسية مع كسب وتأييد المصريين وبعد وفاته عام ٢٧٠هــ/ ٨٨٣م تولي أبنـه خمارويه دون أي تطبيق لمبادئ الشـورى، وتصرف في أموال مصر كما شـاء بدليل جهـاز ابنته قطر الندى الـذي أضاع دولتهم بحلـول عـام ٢٨٢هــ/ ٨٩٥م[١٨]، «حيـث هجم عليـه بعض خدامـه في الليل، وذبحـه وهو نائم في فراشـة»، فتـولى بعـده أبنـه أمـير جيـوشي ويعرف بالأفضل، وأستمر على مصر حتَّى قتل، وتولى بعده الأمير هرون خمارويه، ولم يكمل سنة وقتل وبذلك أصبح منصب ولاية مـصر من لاحق له فيه، وظل الخليفـة المكتفي بالله العبـاسي يعين من يحكم مصر من قبله[١٩].

وبنهايـة عهـد الطولونيـين كان ظهـور دولـة

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

مستقلة ثانية على مسرح الأحداث وهم الأخشيديون على يد مُحَمَّد بن طغج الأخشيد عام٣١٦هـ/ ٩٣٠م عندما ولاه الخليفة العباسي المقتدر واليًا على الرملة ثم دمشق؛ حتَّى تم له ما أراد عام ٣٢١هـ/ ٩٢٣م عندما ولاه القاهر بالله واليًا على مصر حيث بدأ يمهد له الطريق في الداخل، والخارج للأسرة الأخشيدية فقط حيث ساد الأضطراب في سائر البلاد، لضعف شوكة الخلفاء العباسيين «فكانت مصر والشام بأيدي الإخشيدية» وبوفاة مُحَمَّد بن طغج عام ٣٣١هـ/ ٩٣٣م تولى أبنه الأمير أبوبكر، ولصغر سنة تحكم في أمور المملكة كافور العبد وساس الرعية بأفضل حال حتَّى توفى الأمير أبا بكر عام ٣٤٩هـ/ ٩٦٠م ليتولى بعده أبو القاسم آجور، وبوفاته أجتمع أهل مصر على توليه كافور الخادم ذلك الخصى الحبشي فعدل وحكم حتَّى توفى عام ٣٥٧هـ/ ٩٦٧م؛ ليرجع الحكم لعائلة الأخشيد ولكن أضطربت أحوال الديار المصرية؛ فكاتب أعيان مصر المعز الفاطمي «بأنك تجئ تملك مصر، قبل أن يملكها بنو العباس»، حتي كانت نهاية هذهِ الدولة في عام ٣٥٨هـ/ ٩٦٨م حيث كانت مدة دولة الأخشيد، وبنيه بمصر أربعة وثلاثين عامًا بحكم لا يعرف الشورى كما جاء في الخلافة الراشدة[٢٠]. وهكذا قد اعتاد الشعب المصري على ذلك الوضع في الحكم دون أن يكون له وميض يذكر أو رأي يسمع.

الأيوبيون ونظرتهم للسلطة

تُعد الدولة الفاطمية هي ثالث الدول المستقلة بمصر ولكن بثوب جديد على المجتمع المصري من حيث وضع الحكم؛ لتصبح القاهرة حاضرة للخلافة الفاطمية ومقرًا لها عام ٣٥٩هـ/ ٩٦٩م، لتظل مصر تحت قيادتهم حتَّى عام ٥٦٧هـ/ ١١٧١م، عندما جاء صلاح الدين، وقضى على دولتهم[٢١]، ومن ثم ذهبت معاني الخلافة ولم يبقَ إلا اسمها وصار الأمر ملكًا بحتًا واستعملت في أغراضها كل معاني القهر، والتغلب في الشهوات، والملاذ كما كان الشأن في ملوك العجم بالمشرق يدينون بطاعة الخليفة تبركًا زائفًا، وليس للخليفة منه شيء، فقد كانت الغيرة على الملك تُحمل الحاكم على أن يصون عرشه بكل ما أوتي من قوة، ومن هنا ظهر واضحًا أن علم السياسة هو أخطر العلوم علي المُلك، بما يكشف من أنواع الحكم، وخصائصه وأنظمته، وغير ذلك مما جعل الحكام يسدوا سبيله علي الناس[٢٢]. ومع ذلك لم يتمتع الحاكم بنفوذ مطلق، ففي العصر الأيوبي بعد القضاء على الدولة الفاطمية بقطع الخطبة عام ٥٦٧هـ/ ١١٧١م؛ واستقلال صلاح الدين بمصر كان يستشير أهل الرأي ممن يثق فيهم من أفراد بيته، وأمرأته وخاصةً من العلماء وكذلك فعل خلفاؤه من الحكام وإن كانوا غير ملزمين باتباع ما يقدم لهم من آراء[٢٣]، وبوفاة العزيز عثمان عام ٥٩٥هـ/ ١١٩٨م تولى ابنه المنصور مُحَمَّد حكم مصر، وأن يكون قراقوش مدبرًا للحكم لصغر

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

سنه، ورغم ذلك زاد الغضب في البيت الأيوبي، واستقر الأمر أن يكون الملك الأفضل مدبرًا لأمر الملك المنصور وله من العمر سبع سنين ودخل الأفضل مصر مستعطفًا العادل الأيوبي، وأصبح له أمر مصر، وللمنصور الاسم فقط؛ ولكن بمحاولة الأفضل الاستيلاء على دمشق من يد العادل ظهر الأخير على مسرح الأحداث، وبدأت حرب الخداع من العادل، وكاتب الأمراء، واستمالهم شيئًا فشيئًا، وبذل إليهم المال؛ ولكن حاصر الأفضل، وأخوه الظاهر عمهم العادل بدمشق. ثم دب الخلاف بين الأخوين، وترك الأفضل الحصار متجهًا إلى مصر؛ وبتوالي الأحداث دخل الأفضل القاهرة، ولكن نفرت منهم الأمراء إلى العادل، ولم يجد الأفضل غير تسليم القاهرة له فأصبح أتابكا للملك المنصور، وحلف له الأمراء ولكن في شوال ٥٩٦هـ/ يوليو ١١٩٩م انتقض الأمر، وأحضر الأمراء، وقال لهم: «إنه قبيح بي أن أكون أتابك صبي... والملك ليس هو بالإرث، وإنما هو لمن غلب، وإنه كان يجب أن أكون بعد أخي الملك الناصر صلاح الدين... هذا والأسدية كلهم مع العادل على هذا الرأي، فلم يجد من عداهم بدا من موافقته فحلفوا له، وخلعوا المنصور»[٢٤].

فقد كان التنازع، والتخاصم سمة هذهِ الفترة بحيث حارب الأيوبيين بعضهم بعضًا، وسعوا إلى مهادنة الصليبيين لكي يتفرغوا لقتال إخوتهم، وبني عمومتهم، وكانت نتائج ذلك استعادة الفرنج لقواهم من أجل العدوان على المنطقة العربية، ومن ناحيةٍ أخرى أرسى العادل مبدأ الحكم لمن غلب، فقد خسر الأيوبيون ملكهم أمام المماليك الذين كانوا عبيدًا لهم بمقتضى هذا المبدأ. كما أن هذا المبدأ هو الذي حكم الأداء السياسي لدولة سلاطين المماليك طوال ما يقرب من مائتين وسبعين عامًا؛ بالإضافة إلى أن العادل كان هو الرجل الأكثر كفاءة وخبرة وسط جماعة من العابثين؛ فقد تعامل الرجل مع حقائق الموقف السياسي[٢٥]، وكانت الفترة التي أعقبت حكم العادل الأيوبي مجرد تسلم للسلطة بداية من الكامل ابن العادل مرورًا بالعادل الثاني، ثم الصالح نجم الدين، وحتَّى شجر الدُر، ولكن بمجيء دولة سلاطين المماليك تم إعادة تطبيق هذا المبدأ والذي أصبح سلوكًا لمعظم حكام دولة سلاطين المماليك؛ من أجل الوصول للحكم[٢٦].

مفهوم السلطة عند المماليك

بما أن طبيعة المماليك؛ هي إحساسهم بالمساواة فيما بينهم وقت ما كانوا أمراء، لذا فعند وصول أحدهم لمنصب السلطة فرض عليه استشارة كبار الأمراء ورجال الدولة، فيما يسمى مجلس المشورة برئاسة الحاكم، وكانت المشورة كالنظر في شئون الحرب، والصلح ومع ذلك لم يكن السلطان ملزمًا بدعوة مجلس المشورة أو الأخذ برأيه ليصبح الحاكم صاحب الرأي الأخير في جميع الأمور؛ مما جعل منه حاكمًا مطلقًا[٢٧]، لنرجع لنفس النقطة وهي القضاء على مبدأ الشورى في الحكم، والسلطة منذ الخلافة الراشدة.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

فقد كان المماليك مختلفين نسبيًا عن الدول السابقة؛ فنلاحظ أن الفاطميين، والأيوبيين كان مبدأ وراثة الحكم هو السائد؛ فلم يكن هناك أي حاكم خارج البيت الفاطمي ثم الأيوبي بينما أختلف نظام الحكم في عهد المماليك حيث ساد نظام الحكم لمن غلب، وحتَّى إن كان هناك وراثة لعرش البلاد لبعض السلاطين فقد كانت شكلية أو تمهيدًا لظهور أحد المماليك الأقوياء، وأخذ السلطنة بالقوة.

وكانت أحداث الحملة الصليبية السابعة على مصر بقيادة لويس التاسع عام ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م أحد أسباب ظهور المماليك على مسرح الأحداث بشكل رئيسي، وساعدتهم في فرض شخصيتهم، وإقامة دولتهم فيما بعد حيث استطاعوا أن يكبدوا لويس التاسع، وجيشه هزيمة، وخسائر فادحة، واستطاعوا هزيمة الحملة الصليبية السابعة، وأسر ملكهم لويس التاسع؛ وهذا ما ساعد في تمهيد الطريق لكرسي السلطنة[٢٨]؛ لأن الجيش وقيادة الفرق العسكرية كانت من نصيبهم.

وكان لتداعيات الأحداث بعد مقتل توران شاه بن الصالح الأيوبي أكبر الأثر في قيام دولة سلاطين المماليك، فلم يجد الأمراء غير شجر الدُر لإقامتها في حكم مصر، وفي تلك الأثناء لم يستسلم أمراء البيت الأيوبي لذلك الوضع، بل امتنعوا عن الحلف لشجر الدُر لخروج السلطنة من بينهم، وما لبث أن تغير الموقف، بينما الصراع في بلاد الشام بخروج الناصر صلاح الدين غازي (٦٤٣-٦٥٨هـ/ ١٢٣٦-١٢٦٠م) صاحب حلب ليملك دمشق، ودخلها بغير قتال، وسجن من بها من أمراء المماليك، فاضطربت القاهرة لذلك، بالإضافة لاستنكار الخلافة العباسية بلسان الخليفة المستعصم بالله لحكم امرأة حيث قال: «إن كانت الرجال قد عدمت عندكم فأعلمونا حتَّى أسير إليكم رجلًا». وفي خضم الأحداث تضطر شجر الدُر لخلع نفسها عن الملك لصالح زوجها المعز أيبك أحد رجال المماليك في ذلك الوقت، وبحنكة المماليك وجدوا أنه لابد من وجود شخص مع المعز أيبك في الحكم على أن يكون من البيت الأيوبي، يتفق الكل على طاعته فاتفقوا على الملك الأشرف موسى (٦٤٨-٦٥٠هـ/ ١٢٥٠-١٢٥٢م) وله من العمر ست سنوات شريكًا للمعز أيبك ليصبح اسمًا في الشراكة، وصورة في الحكم، ولأيبك الأمر والنهي[٢٩]، وبعدما تخلص المعز أيبك من مشاكله مع البيت الأيوبي انفرد بالسلطة، وخلع الأشرف موسى شريكه في الحكم بمباركة مجلس الأمراء وفتاوى رجال الدين، ثم سجنه، وظل في الحكم يتخلص من أعدائه بحنكة حتَّى قُتل[٣٠]؛ وبذلك كان أول من ينفذ فيه مبدأ الحكم لمن غلب في دولة سلاطين المماليك.

ولم يكن أمام الأمراء بعد مقتل أيبك، وشجر الدُر سوى أن يولوا علي ابن أيبك صاحب الخمسة عشر عامًا تقريبًا، وأقيم الأمير سيف الدين قطز نائب السلطنة، وصار مدبر دولة الملك المنصور علي، وفي تلك الأثناء تقدم التتار حتَّى وصلوا

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

إلى بغداد مقر الخلافة العباسية[٣١]، وبدأ التفكير في الشام، ومصر، وفي تلك الظروف التي تمر بها البلاد من استعداد لملاقاه التتار وجد قطز الظروف متاحة للجلوس على عرش مصر منفردًا بقوله: «لابد من سلطان قاهر يقاتل هذا العدو، والملك المنصور صبي صغير لا يعرف تدبير المملكة» فقام على الفور بالقبض على المنصور، وأخيه، واعتقلهم في برج بقلعة الجبل وكان ذلك في عام ٦٥٧ه/ ١٢٥٨م وكان قوله للأمراء: «إني ما قصدت إلا نجتمع على قتال التتر... فإذا خرجنا، وكسرنا هذا العدو فالأمر لكم»، فتفرقوا عنه، وأخذ هو يرضيهم حتَّى تمكن من المُلك[٣٢].

مبدأ الحكم لمن غلب

ولم يكن وضع قُطز، واستيلاؤه على حكم مصر بمبدأ (الحكم لمن غلب) الحالة الأخيرة في الدولة بل استمر بعد ذلك هذا المبدأ حتَّى نهاية الدولة حيث كان كل الأمراء سواسية من حقهم الوصول لعرش السلطنة بأي طريقة كانت، وقد اتبع الظاهر بيبرس نفس المبدأ مع قطز فبعد القضاء على التتار في عين جالوت عام ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م شارك الأمراء في قتل قطز بالصالحية، وعندما سألهم الأمير أقطاي المستعرب الأتابك، وقال لهم: «من قتله منكم، فقال الأمير بيبرس! أنا قتلته فقال... اجلس في مرتبة السلطنة مكانه»، وحلف له الجميع على ذلك ليصبح سلطان مصر لأكثر من سبعة عشر عامًا في مشهد درامي حيث استعداد جموع الناس بمصر للاحتفال بالمظفر قطز ليتفاجأ الجميع بمقتله، وتتويج قاتله على العرش، ويعد هو المؤسس الحقيقي لهذهِ الدولة التي ظلت طوال فترة تزيد على مائتين وسبعين عامًا[٣٣].

وتكرر نفس المبدأ على يد المنصور قلاوون؛ فخلع بركة خان، واستبدله بالعادل سلامش ابن الظاهر بيبرس صاحب السبع سنين ونصف عام ٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م، ولم يكن ذلك إلا تطبيق لمبدأ الحكم لمن غلب، وقد شهدت أسرة قلاوون بداية من الناصر مُحَمَّد وحتَّى الصالح زين الدين أمير حاجي هذا المبدأ بشتى الطرق، وكل الوسائل؛ فرغم رغبة كل من بيبرس، وقلاوون، والناصر مُحَمَّد لتوريث الحكم لأبنائهم إلا أن التغلب كان هو السائد بين هؤلاء العسكريين[٣٤] والذي ظهرت تبعاته في حكم الدولة الثاني عهد المماليك الجراكسة.

حيث اتبع بقيه سلاطين المماليك في عصر الجراكسة نفس مبدأ التغلب الذي ساد منذ بداية الدولة، واستمر حتَّى النهاية؛ فقد استطاع الظاهر برقوق أول سلاطين الفترة الثانية أن يتحكم في السلطة منذ خلعه لآخر أفراد أسرة بني قلاون عام ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م،واستمر هذا المبدأ سائدًا بعد برقوق؛ ولكن مع نهاية دولة سلاطين المماليك أظهر بعض الأمراء رفضهم لكرسي الحكم مثل الأتابكي أزبك عام ٩٠٤هـ/ ١٤٩٨م حيث «حلف بالطلاق ثلاثة من بنت الملك الظاهر بأنه لن يتسلطن»[٣٥]، ففي هذا الوقت بات الحكم المملوكي معروفًا للجميع أن كرسي السلطنة عبئًا

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

في تلك الفترة الحرجة في تاريخ الدولة، حيث الدسائس والمؤامرات، بالإضافة لوضع الدولة الداخلي المتدني.

وأخيرًا: كانت ظروف قيام دولة سلطنة المماليك من جهة؛ والوضعية القانونية للسلاطين «كمماليك» من جهة ثانية، قد حددت أبعاد النظرية السياسية لذلك العصر، وهو ما يعني أن المفاهيم السياسية لدولة سلاطين المماليك كان نتاجًا لظروف قيام الدولة، وحقيقة أن هؤلاء الحكام لا ينتمون إلى أسرة حاكمة، وليسوا أحرارًا وإنما «مسَّهم الرق»، وبلورة تلك المفاهيم السياسية هي اعتقادهم أن عرش البلاد حق لهم جميعًا، يفوز به أقواهم، وأقدرهم على الإيقاع بالآخرين. وهو الأمر الذي بات واضحًا منذ بداية الدولة، بترسيخ مبدأ الحكم لمن غلب[٣٦]، والذي ظهرت فيه المصلحة الشخصية للفرد عن مصلحة الدولة.

وقد أشار المؤرخون، والباحثون لقوة دولة سلاطين المماليك وخصوصًا في النشأة، ولكن في طيات تلك القوة ظهرت بذور الضعف، وكانت واضحة في تنازع الأمراء على السلطة بما يعني ظهور العديد من سلبيات الدولة في طيات الهزات، والنزاعات بما أثر في نهاية الأمر على قوة الدولة ككل، ولذا لا نستطيع أن ننكر سلطة الحكم التي ظهرت بشكل واضح في الفترة الأولى من الدولة حتَّى عهد الناصر مُحَمَّد، وبعض فترات الفترة الثانية منها وفي خضم تلك الفترات ظهرت روح التنافس بين الأمراء من أجل الوصول للحكم.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن طبيعة الحكم المملوكي قامت على أساس أن جميع الأمراء متساوون في أحقيتهم بالعرش، وعلى الأقوى، والأجدر منهم الإيقاع بالآخرين حتَّى يفوز بذلك المنصب[٣٧]، وقد خلق ذلك كثير من الصراعات التي أضرت بركائز الدولة.

لم تكن وراثة العرش هو نظام متفق عليه من خلال تاريخ توليهم الحكم؛ ولكن كان هذا مجرد وضع صوري حتَّى يتم اختيار واحد من الأمراء الكبار. وحدث ذلك منذ مقتل أول سلاطينهم المعز أيبك، ووضع ابنه المنصور صاحب الخمسة عشر عامًا ليأتي قطز، ويجمع الأمراء، والقضاة على خلعه ويجلس مكانه لمواجهة اجتياح التتار في عين جالوت ٦٥٧هـ/ ١٢٥٨م وتكرر الأمر مع بيبرس بعد تحالف الأمراء على ابنه السعيد بركة خان، وخلعه وتنصيب سلامش صاحب السبع سنوات ونصف. ليأتي قلاوون مدبر ملكه، ويستولى على الحكم بموافقة الأمراء، ورجال الدولة عام ٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م وقد استمر الحكم في أسرته حتَّى ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م أي ما يقرب من قرن من الزمان؛ وعمومًا لم يكن الحكم وراثيًا على الرغم من رغبة بيبرس، وقلاوون لتوريث أبنائهما ولكن «التغلب» كان السائد بين هؤلاء العسكريين وفي خلال تلك الفترة تعرضت تلك الأسرة للعديد من المؤامرات.

وفي تلك الفترة، وما تلاها كانت القوة وسيلة الحكم، وكان من أعراضها اغتصاب السلطة. فقد

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

كان كل سلطان يتعامل مع رجال الدولة بالشكل الذي يتيح له السيطرة على مقاليد الأمور، فعندما يتوج أحد الأمراء بالسلطنة يقوم بالقبض على العديد من الأمراء، والمماليك المنافسين، ووضعهم في السجون بينما يقوم بالإفراج عن من يعضدونه ويساندونه، وفي تلك الأجواء تتحول الدولة لساحات من معارك الدماء والدمار ويصبح من يقودها رجال أشبه بالعصابات مع ترويع المجتمع، وتعطيل الحركة الاقتصادية بصفة عامة بشتى الطرق سواء بالمصادرات، أو النفي، أو تلفيق التهم، فأسياد اليوم هم سجناء أمس وهكذا، فقد كانت كراسيهم غير ثابتة؛ ولذلك تكالبوا على جمع الثروات، وتركزت الوظائف الرفيعة في أيدي مجموعة فرضت سيطرتها على البلاد وفي جميع المجالات مما كان له أكبر الأثر في انهيار الدولة بشكل عام بسبب نظام حكم هش من البداية[٣٨].

وقد استطاع برقوق أن يمهد لقيام دولة المماليك الجراكسة حيث إن معظم سلاطينها كانوا من الجراكسة، واستمرت تلك الدولة حتَّى نهاية عصر المماليك، وعلى مدى أكثر من قرن وربع من الزمان، وكانت السمة السائدة لتولي السلاطين هي التغلب لاسيما ظهور سلاطين أقوياء برزوا وسيطروا على مقاليد الحكم، ويرجع ذلك لحنكتهم السياسية، وحسن تقديرهم للأمور، والخطوات؛ وذلك لتدرجهم السِلم القيادي للوصول للسلطة مما أكسبهم الخبرة في مواجهة دسائس الأمراء وسط تلك الأجواء كسعي بعض السلاطين لتولية أبنائهم السلطنة – رغم أن سير أحداث تاريخ دولة المماليك البحرية أثبت فشل الوراثة في الحكم، وأن التغلب هو السائد وسط هؤلاء القادة العسكريين – وهم صغار السن أو يفتقدون للخبرة التي يمتلكها كبار الأمراء مما جعلهم يسقطون سريعًا كأوراق شجر الخريف في جو من المؤامرات، والدسائس مما أفقد الدولة هيبتها وقوتها؛ وقد تزامن سقوطها مع ازدياد ضعف سلاطينها.

ويمكن القول إن كل فترة من تاريخ السلطنة – وبالأخص بعد حكم المنصور قلاوون وأحفاده – اقتصرت على دائرة صراع بمجموعة من رجال الدولة – الأمراء – بهدف فوز أحدهم بالسلطنة بصرف النظر عن حالات العزل، أو السجن، أو القتل حتَّى وصل الأمر بأواخر الدولة أن أصبح ذلك المنصب جمرة من النار يحاول الجميع الهروب منه مثل أزبك اليوسفي أمير مجلس، وتاني بك أمير سلاح في عام ٩٠٤هـ/ ١٤٩٨م وذلك بسبب الدسائس، والمؤامرات، بالإضافة لوضع الدولة الداخلي المتدني، كل ذلك جعل الجميع يفكر قبل أن يقبل ذلك المنصب الذي سرعان ما سيودعه صاحبه على حين وجد بعض السلاطين الذين اعتادوا جمع الأمراء، وتحليفهم على مصحف بعدم الغدر والخيانة مثل الظاهر قانصوه الأشرفي عام ٩٠٤هـ/ ١٤٩٨م وكذلك السلطان قانصوه الغوري الذي حلف الأمراء عده مرات لخوفه منهم، أما أبو النصر طومان

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

باي الـذي تولي في وقت عصيب بالنسـبة لمقدرات الدولـة عـام ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م، فقـد كان رافضًا لكرسي السـلطنة لسـبب خوفه من الخيانة، والغدر بالإضافـة لتخاذل الأمـراء، ولم يقبل ذلك المنصب سـوى بعـد أن حلفوا له بعـدم الغـدر وأن يرضوا بقوله وفعله[٣٩].

فقد تمثَّل النظام السـياسي في تدهور فشل دولة سلاطين المماليك في السيطرة على كافة شئون البلاد، وانعكس هذا الفشـل على حالـة الأمن في البلاد في عـصر الجراكسـة على نحو خـاص، بيـد أن الواقع التاريخي يقتضى أن نقرر أن عصر المماليك البحرية، قـد شـهد هو الآخـر اضطـراب الأمن، لاسـيما في عهـود السـلاطين الضعاف، أو تنـازع الأمراء على السـلطنة، وبالأخـص أواخـر القـرن الرابـع عشر الميـلادي / الثامن الهجري، حيـث أصبحت تلك النغمة سمة في حياة المصريين اليومية.

السلطة في الدولة الإسلامية

اقتـصر مفهـوم السـلطة في الدولة الإسـلامية على الخلفاء الراشـدين بما طبقوه من العدل، ومبدأ الشـورى، ولكـن باتسـاع الدولـة من حيـث نظام الحكـم والملـك بدايـة مـن الدولـة الأمويـة، ومن بعدهـا العباسـية، وغيرها من الـدول والدويلات الصغـيرة مثل: الطولونيـة، والأخشـيدية، افتقروا لهـذا المبـدأ وبما أن مبدأ الشـورى أصبـح مجرد رمز وشـعار؛ فإن كرسي الحكـم أصبح وراثي؛ ومن ثم ليـس على رجـال الدولة المملوكيـة غضاضة في أن يصبح عصرهم من حيث الحكم مختلفا عن السلف الصالـح ليطبقوا مبدأ الحكم لمن غلب الذي فرض نفسـه في عهـد العـادل الأيـوبي؛ وبذلـك يبقى من مفهـوم السـلطة في الدولة الإسـلامية مبـدأ العدل والـذي سرعان ما اختلف تطبيقه من حاكم لأخر، ومـن دولـة لأخـرى حسـب ظـروف ومقتضيات العـصر، ومـا يمر على الـدول من محـن، وخطوب فطـوال عهـد الأمويين وحتـي عهد بنـي عثمان قد جُعل من السياسـة شـأنًا خاصًا بالحـكام وحدهم، يضعون نظمة وأصولة كما يشـاؤون، مسـتعينين في تطبيقـة بجهـاز ضخم مـن الفقهاء، وعلـماء الدين التـي كانت مهمتهم الأولى تسـييس الدين بشـكل يتناسـب مـع أفـكار حكامهـم؛ بالإضافـة لشـغل الرعيـة بتفاصيل،وقضايـا فرعية،ودينية كانت، أو اجتماعية دون المساس بالحياة السياسية، وقد كانت مصر هـي إحدى الدول الإسـلامية التي طبق فيها نظام وراثة العرش متجاهلين مبدأ الشـورى الذي نص عليه الدين الإسـلامي من قبل حكامهم ومع بدايـة الدولـة المملوكية تغير شـكل الحكم ليصبح للأقـوى، والأجدر بين الأمراء لتـزداد الصراعات في تلـك الدولة والتي سرعان ما غلفت بالدماء بين رجال الدولة.

لـذا تعتـبر الشـورى في مبـاديء الإسـلام هي أسـاس حياتي لابد من إجرائه ولذا لم ينجح مجتمع أهمل مبدأ الشـورى أو تناسـاه، وقد أشـار رسولنا الكريـم إلى أن الأغلبيـة لهم قـوة الأجماع ولابد من إتباع السواد الأعظم[٤٠].

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

وخلاصة القول: استطاع الرسول ﷺ أن يجمع العرب تحت راية الإسلام، ويذيب الفوارق بين الطبقات،ويضع مبدأ الشورى في الحكم، والرأي بتدعيم من كتاب الله عز وجل؛ وبفضل ذلك استطاع القضاء على التسلط القبلي، ونشر الحق، والعدل، والمساواة بين الناس، وهكذا كان مفهوم السلطة في الدولة الإسلامية الحقيقية ولكن بعد الرسول أخذ ذلك المفهوم يتلاشى تدريجيًا حتَّى جاءت اللحظة الفاصلة بين الشورى، والقهر في الحكم؛وهي مقتل عثمان بن عفان؛ لتظهر الروح القبلية وحكم العائلات ليصبح الحكم سلطوي آنوي ويصبح مفهوم السلطان كما أرساها رسولنا الكريم مجرد شعار يتواروا وراءه فقد طبقوا الشورى في العديد من الأمور إلا شكل الحكم؛ أو ما يختص بشأن الحاكم، أو السلطة.

لذا فقد أشار العلامة ابن خلدون بقصر فترات العدل، وحصرها في الخلافة الراشدة مما جعله يصف أغلب الأحكام السلطانية بكونها جائرة في الغالب ليؤكد ذلك ابن الطقطقي بقوله أن التعلق بنموذج الخلافة الراشدة ولو على سبيل الاستلهام، هو تعلق بالمستحيل المطلق؛ لأن سير الخلفاء الراشدين» ليس من طراز ملوك الدنيا « لذا فنتائج المشاورة الأمن من ندم الاستبداد بالرأي وإحراز الصواب غالبًا[٤١].

على أيه حال، استمد المُسلمون من القرآن الكريم أصول عقيدتهم، وطرائق شعائرهم وجوهر أخلاقهم كما يهتدون بتعاليمه في تشريعاتهم التي تشمل أسلوب حياة الأفراد، ونظام استقرار المجتمع؛ فالعدل هو أساس الملك، وسبب بقائه، واستمراره فالملك جسد روحه العدل وهذا العدل ينبغي أن يتوزع على جميع أفراد الرعية بالتساوي فمُلك الأجساد قد يكون بالعدل، والظلم، إنما القلوب لا تكون إلا بالعدل[٤٢]. والمدهش في الأمر إشارة الكواكبي إلى أن العدل في الدول الإسلامية – والتي سبقت الخلافة الراشدة – وصل لدرجة تقديس الحكام حتَّى أوجبوا لهم الحمد إذا عدلوا، والصبر عليهم إذا ظلموا[٤٣]، بمعني تفضل الحاكم على الرعية، وقبوله أن يحكمهم؛ ولذا ليس من حقهم أن يحاسبوه!!، وهي نفس القاعدة التي سار عليها سلاطين المماليك، وأشار إليها ابن خلدون بعبارة أن مصر في عصر المماليك كانت عبارة عن سلطان ورعية.

خلاصة البحث:

تعد السلطة في الدولة الإسلامية جاءت وفق نص القرآن الكريم بأساس الشورى والعدل، ولم يفرض الله عز وجل من خلال القرآن، ولا رسوله ﷺ نظامًا معينًا للحكم، وكانت الخلافة بمعناها الصحيح كما أقرها رسول الله ﷺ هو وضع نظام للحكم صبغها الحاكم بصبغة دينية، لإقامة دولة إسلامية مدنية قائمة على الشورى،

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

والعدل والسلطة العادلة في عصر النبوة، والخلفاء الأوائل فقط لتتحول بعد ذلك إلى هيمنة، وصراع يصاحبها الدم أحيانًا. مغلفة بآيات القرآن، والأحاديث النبوية، بخلاف هاله القدسية للحاكم الذي وجبت طاعته مهما كان الأمر.

وكان ضعف عثمان بن عفان رضى الله عنه، ولين جانبه سببًا مباشرًا في تغيير حركة التاريخ لوضع الحكم في الدولة الإسلامية؛ ليتحول إلى حكم أعجمي كسروي، وظهر هذا بعد مقتل عثمان بن عفان عام٣٥هـ/ ٦٥٥م، ومنذ ذلك التاريخ قتل في سبيل الوصول للسلطة مئات الآلاف من المُسلمين، بينما يعد معاوية بن أبي سفيان - مؤسس الدولة الأموية - هو أول من أنتزع الحكم بالقوة، والقهر، بعد صراع مرير من الأحداث، وطريق مفروش بالدم عن طريق القضاء على مبدأ الشورى نهائيًا تحت مبدأ لا ملك إلا بالتغلب، والحكم بالقهر بل، وأرسى مبدأ ولاية العهد، وتوارث كرسي الحكم.

وكان الحكم بالنسبة لخلفاء معاوية هو مُلك خاص بهم ليس من حق أى شخص أنتزاعه منهم وفي سبيل ذلك أستخدموا كل أساليب العنف، والأرهاب للحفاظ على كرسي الحكم، وبضعفهم حل محلهم العباسيين، وأستخدموا نفس المبدأ، وتوالت الدويلات، والدول بعد ذلك لتتبع نفس الأسلوب كما حدث بمصر بالدولة الطولونية، والأخشيدية، والفاطمية، والأيوبية؛ فكل تلك الدول أتبعوا مبدأ وراثة العرش، والسلطنة لابنائهم، وأحفادهم مع الهيمنة، والقوة، والعنف ممزوجة بالدم أحيانًا. أما دولة سلاطين المماليك فقد أتبعوا مبدأ الحكم لمن غلب، والبقاء للأقوى في السلطنة، وإن كان هناك بعض السلاطين قد ورّثوا أولادهم السلطنة؛ فكان هذا إجراء مؤقت لحين ظهور سلطان قوي قادر على انتزاع السلطنة بالقوة.

وظهر واضحًا تطبيق مبدأ التغلب، وأحقية الأمراء بالسلطنة، وهو ما كان سببًا في خلع زين الدين كتبغا ٦٩٤هـ/ ١٢٩٤م؛ وذلك لأفعاله مع الأمراء، وترك أيدي مماليكه بالدولة، وعمل على تقديم طائفة الأويرايتة[٤٤] بمصر، وأدخلهم العسكر، وفضلهم عن الأمراء، وأهل مصر رغم اختلاف العادات فنفروا منهم ومنه حتّى اتفقوا عليه، وقد قيل فيما بعد «دولة العادل تلفت بسبب مماليكه»، وكل ذلك بالإضافة للمجاعة التي ألمت بمصر عام ٦٩٤هـ/ ١٢٩٤م وأفنت الكثير من أهلها[٤٥] وأيضًا كان قتل منكوتمر ولاچين فعندما اجتمع الأمراء عام ٦٩٦هـ/ ١٢٩٦م واتفقوا على سلطنة لاچين «شرطوا عليه... لا ينفرد برأي دونهم، ولا يبسط أيدي مماليكه... وحلفوا على ذلك»، لدرجة أن الأمير قبجاق المنصوري قال له نخشى أن «تقدم مماليكك وتخول مملوكك منكوتمر علينا»، وبالفعل مكن لاچين مملوكة منكوتمر في

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

مصالح الدولة وفيهم فكانت نهايتهم بالقتل[٤٦].

ولم يكن الحكم وراثيًا على الرغم من رغبة قلاوون لتوريث أبنائه فرغم أن الحكم انتقل من بيت الظاهر بيبرس إلى بيت قلاوون، وظل في هذهِ الأسرة منذ ٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م وحتَّى ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م؛ إلا أن التغلب كان السائد بين هؤلاء العسكريين حيث أصبح أحفاد قلاوون، والناصر مُحَمَّد ألعوبة في أيدي النواب بالإضافة لتعرض حكام هذهِ الأسرة للعديد من المؤامرات ما بين عزل وسجن وقتل ووجود سلاطين ليس لهم إلا الاسم؛ بالإضافة لذلك ظهرت أهمية المماليك كدرع حامٍ لكل سلطان، وتجسد ذلك في شراء كل من المنصور قلاوون، والناصر مُحَمَّد للعديد منهم، وكما كانوا مصدر قوة لهم في الحفاظ على العرش إلا أنهم أصبحوا فيما بعد مصدر قلق للدولة؛ لأن منهم من كان له الحظوة، وتولي المناصب القيادية بالدولة وبالتالي له الحق في الاستئثار بالنفوذ بحكم قوته ومن ثم الوثوب على عرش السلطنة بأي طريقة كانت.

عمومًا ظهر لنا تحكم الأمراء في اختيار الجالس على العرش، والتحكم فيه بشكل واضح مثل سلطنة الصالح صلاح الدين صالح ابن الناصر مُحَمَّد عام ٧٥٢هـ/ ١٣٤٢م؛ بالإضافة لذلك نلاحظ أن تولي أغلب السلاطين وبالأخص في الفترة التي تسبق العصر الثاني من الدولة منذ عام ٧٦٢هـ/ ١٣٦٠م وحتَّى عام ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م دون السن لرعاية شئون البلاد مما استوجب وجود قائم بأعمال الحكم؛ وهذا ما جعل عنصر المؤامرات قائمًا بين رجال الدولة، وأفرزت هذاه الفترة دور الأمراء بشكل أقوى، ويُعد تعدد السلاطين في وقت قصير على سدة الحكم من شأنه أن يحدث خللًا في السياسة الداخلية للدولة بصرف النظر عن الحاكم الفعلي للبلاد، بالإضافة لظهور الجيوش الصغيرة للأمراء التي أدت لاحتدام التنافس بينهم مما أفرز نقطة مهمة أن الحكم بالتغلب، والقوة وليس بوراثة العرش كما كان يحلم بيبرس، وقلاوون، وقد استمرت تلك النظرية حتَّى نهاية الدولة تنخر في قواها، وتساعد على انهيارها[٤٧].

وقد استطاع برقوق أن يمهد لقيام دولة المماليك الجراكسة حيث إن معظم سلاطينها كانوا من الجراكسة، واستمرت تلك الدولة حتَّى نهاية عصر المماليك، وكانت السمة السائدة لتولي السلاطين هي التغلب لاسيما ظهور سلاطين أقوياء برزوا وسيطروا على مقاليد الحكم، وقد يرجع ذلك لحنكتهم السياسية، وحسن تقديرهم للأمور، وذلك لتدرجهم السِلم القيادي للوصول للسلطة مما أكسبهم الخبرة في مواجهة دسائس الأمراء وسط تلك الأجواء كسعي بعض السلاطين لتولية أبنائهم السلطنة – رغم أن سير أحداث تاريخ دولة المماليك البحرية أثبت فشل الوراثة في الحكم، وأن التغلب هو السائد وسط هؤلاء القادة العسكريين

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

- وهم صغار السن أو يفتقدون للخبرة التي يمتلكها كبار الأمراء مما جعلهم يسقطون سريعًا كأوراق شجر الخريف في جو من المؤامرات، والدسائس مما أفقد الدولة هيبتها وقوتها؛ وقد تزامن سقوطها مع ازدياد ضعف سلاطينها.

وكان تعاظم القوى بين رجال الدولة هو أحد أهم الأسباب التي عجلت بزوال الدولة، فكثيرًا ما أصبح السلاطين ألعوبة في أيدي رجال الدولة دون وجود ما يمنعهم أو يصدهم أمثال برقوق، وبركة ويلبغا الناصري ومنطاش وإينال اليوسفي، وأيتمش ونوروز وشيخ وططر وجقمق، وغيرهم ممن استطاعوا الوصول لسدة الحكم عن طريق مبدأ الحكم لمن غلب، وعندما يصبح السلطان بالقدرة، والقوة الكافية لكي يحكم يأتي منافسون ليهدموا له سياسته بإشعال نار الفتن بين الأمراء بالداخل، أو الثورة عليهم بالخارج. كما حدث عهد السلطان الظاهر برقوق، وعصيان يلبغا الناصري بحلب عام ٧٩١هـ/ ١٣٨٨م وخلعه، وتولية الصالح منصور أمير حاج ابن الأشرف، وفترة برقوق الثانية عام ٧٩٢هـ/ ١٣٨٩م، وعصيان منطاش بدمشق، وأثناء عهد السلطان الناصر زين الدين فرج وعصيان تنم بالشام وأيتمش بدمشق عام ٨٠٢هـ/ ١٣٩٩م، وعهد السلطان المؤيد شيخ وعصيان نوروز عليه بالشام عام ٨١٥هـ/ ١٤١٢م، وعهد السلطان جقمق وعصيان قرقماس بالداخل وإينال بالشام ٨٤٢هـ/ ١٤٣٨م، وعهد السلطان خشقدم وعصيان چانم الأشرفي بالشام عام ٨٦٥هـ/ ١٤٦٠م، وعهد السلطان قانصوة الأشرفي خال الناصر أبو السعادات مُحَمَّد، وعصيان قصروه بالشام عام ٩٠٥هـ/ ١٤٩٩م وغيرهم، فقد كانت الشام هي بؤرة العصيان بالخارج، وكبدت الدولة أموالًا طائلة لإخماد تلك الفتن من أجل الحفاظ على سدة الحكم، وكل هذا بخلاف الفتن الداخلية، فربما كان التفكير في الذات طاغيًا على التفكير في مصالح الدولة؛ لذا كانت النتائج وخيمة من ترهل مجالات الدولة بشكل عام[٤٨].

وقد قام كل سلطان جديد بالقبض على أمراء الدولة ممن يشك في ولائهم له، أو ممن كانوا يدينون الولاء للسلطان السابق - مثلما فعل السلطان العادل طومان باي، وقتله لنائب الشام قصروه عام ٩٠٦هـ/ ١٥٠٠م الذي كان عاملًا قويًا لسلطنته[٤٩]. وبنفس وقت توليته يقوم بعمليه تغيير الأمراء على الكراسي كإجراء وقائي لكرسيه؛ وذلك بوضع رجاله بالمناصب القيادية بالدولة، دون النظر للكفاءة لاسيما الطاعة، وتجسد ذلك في السلاطين الأقوياء أمثال الظاهر جقمق، والأشرف إينال، والأشرف قايتباي، والغوري؛ لذا لم يكن هناك قانون يحكمهم إنما مبدأ التغلب، ومن ثم أصبحت الدولة يقودها مجموعة من الأمراء يفكرون دائمًا في المناصب والوصول إلى

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

الحكم، مما خلق جوًا فاسدا بالداخل جعل الدولة في صورة مهلهلة ليجد رجال الدولة أنفسهم أمام فساد مطلق كان من الصعب عليهم إيقافه.

فقد حرص رجال الدولة بشكل عام على توجيه جزء من طاقاتهم سواء بالجهد، أو المال إلى الحروب الداخلية والخارجية فيما بينهما من أجل كرسي السلطنة، والمناصب القيادية؛ فقد كانت الحروب بينهم مستمرة لا تنتهي، وربما يرجع ذلك لعدم وجود أمير بينهم يحترمه الجميع، أو يستطيع فرض سلطته، وقوته عليهم أمثال الظاهر بيبرس وقلاوون؛ وقد كانت تلك الصراعات من شأنها تعكير صفو المجتمع المصري بالانشغال عن حال البلاد، وإرهاق المجتمع بالمزيد من المغارم مع التعدي على أموال الأوقاف والمواريث والتي تجسدت منذ عصر برقوق وزادت في عهد الغوري فيقوم المماليك الجلبان من وقت لأخر بإثارة الشغب وتعكير صفو الأمن العام بنهب الأسواق دون رادع مما أضر بحال الاقتصاد بشكل عام؛ فليس هناك شك أن الصراع بين برقوق، وبركة، ويلبغا وطشتمر ومنطاش كان أحد أكبر الصرعات ضراوة في تاريخ دولة الجراكسة من أجل الوصول لسدة الحكم، والتي تقودنا إلي أن جزءًا من موارد الدولة كان موجهًا بطريق غير مباشر في تلك الصراعات بما يؤدي إلى سبب من أسباب الانهيار. كل ذلك يتواكب مع عدو متربص خارج البلاد يتحين الفرصة للانقضاض على الدولة المترنحة جراء العديد من الأزمات المتوالية، والتي ساعد في تعميق جراحها رجال الدولة أنفسهم.

ويمكن القول إن كل فترة من تاريخ السلطنة – وبالأخص بعد حكم المنصور قلاوون – اقتصرت على دائرة صراع بمجموعة من رجال الدولة – الأمراء – بهدف فوز أحدهم بالسلطنة بصرف النظر عن حالات العزل، أو السجن، أو القتل حتَّى وصل الأمر بأواخر الدولة أن أصبح ذلك المنصب جمرة من النار يحاول الجميع الهروب منه مثل أزبك اليوسفي أمير مجلس، وتاني بك أمير سلاح في عام ٩٠٤هـ/ ١٤٩٨م وذلك بسبب الدسائس، والمؤامرات، على حين وجد بعض السلاطين الذين اعتادوا جمع الأمراء، وتحليفهم على مصحف بعدم الغدر والخيانة مثل الظاهر قانصوه الأشرفي، وكذلك السلطان قانصوه الغوري الذي حلف الأمراء عده مرات لخوفه منهم، أما أبو النصر طومان باي الذي تولي في وقت عصيب بالنسبة لمقدرات الدولة عام ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م، فلم يقبل منصب السلطنة سوى بعد أن حلفوا له بعدم الغدر، وأن يرضوا بقوله وفعله[٥٠]. ولكن كل ذلك جاء بعد غروب شمس المماليك في مصر، وشروق شمس جديدة تحمل نورها الدولة العثمانية بمساعدة عوامل عدة أدت لسقوط دولة المماليك دون رجعة.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

الهوامش

١. ابـن الأزرق، بدائـع السـلك في طبائـع الملـك، (تحقيـق مُحَمَّـد بـن يوسـف القـاضي، الطبعـة الثانيـة، الأسرة، الهيئـة، القاهـرة، ٢٠٠٧م)، ص١٨٢، مالك بن نبي، شروط النهضة، (كتاب الدوحة)، ع٦، وزارة الثقافة- دار الكتب، قطر، ٢٠١١م)، ص٨٣.

٢. ابـن الأزرق، المصـدر السـابق، ص١٠، ١٨٢، ١٨٣، ابـن تيميـة، السياسـة الشرعيـة في إصـلاح الراعـي والرعيـة، (نشره: قُصي مُحِـب الدين الخِطيـب، الطبعة الثانيـة، دار المطبعـة السـلفية، القاهـرة، ١٣٩٩هـ)، ص٨٠؛ المنـاوي، الجواهـر المضيئـة في بيـان الآداب السـلطانية، (تحقيـق أحمد مُحَمَّد سـالم، الطبعـة الأولى، الـتراث، الهيئـة، القاهـرة، ٢٠٠٨م)، ص٨٢؛ أحمـد مُحَمَّد سـالم، دولة السلطان، (الطبعة الأولى، إصدارات خاصـة، ع١٠٠، هيئـة قصـور الثقافـة، القاهـرة، ٢٠١١م)، ص٣٣؛ نريـمان عبـد الكريـم أحمد، مجتمع أفريقيـة في عـصر الـولاة، (تاريخ المصريـين، ع١٩٥، الهيئة، ٢٠٠٠م)، ص٨٣.

٣. ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، (تقديم عبادة كحيلة، دفاتـر، ع١٥٣-١٥٩، هيئـة قصور الثقافـة، القاهرة، ٢٠٠٧م)، ج١، ص٧٧، ٧٨، ١٦٠-١٦٤، ١٧٧، مقدمة ابن خلدون، (سلسـلة الـتراث، الأسرة، الهيئة، ٢٠٠٦م)، ج٢، ص٥٦٨؛ أحمد سـالم، دولة السلطان، ص٤١-٤٥.

٤. السـيوطي، تاريـخ الخلفـاء، (تحقيق طه عبـد الرؤوف سعد، ياسر صلاح عزب، المكتبة التوفيقية، ٢٠٠٨م)، ص١٢؛ عـلي عبد الرازق، الإسـلام وأصـول الحكم، (الدوحـة، ع٥، وزارة الثقافـة، دار الكتـب، قطـر، ٢٠١١م)، ص١٢، ١٣.

٥. ابـن خلـدون، تاريـخ ابـن خلـدون، ج١، ص١٧٠؛ المقدمة، ج٢، ص٥٨٢؛ ابن تيمية، السياسـة الشرعية، ص١٢؛ عـلي عبـد الـرازق، المرجع السـابق، ص١٤، ١٨؛ المقدمة، ص٢٥، ٢٩.

٦. ابـن خلـدون، تاريـخ، ج١، ص١٧٠؛ ج٢ق٢، ص٦٥-٧٨؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٨١، ٨٢؛ ابن هشـام، السـيرة النبويـة، (الذخائـر، ع٢١٣، هيئة قصـور الثقافـة، القاهـرة، ٢٠١٢م)، ج٤، ص٣٠٦-٣١٢؛ أحمـد سـالم، دولـة السـلطان، ص٥١؛ حامـد الطاهـر، الفلسـفة الإسـلامية، (إصـدارات خاصـة، ع١٠٨، هيئـة قصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢م)، ج٢، ص٤٢٧، ٤٢٨؛ السـيد أحمـد فرج، السـلطة الإدارية والسياسـة الشرعيـة في الدولـة الإسـلامية، (الطبعـة الأولى، دار الوفـاء، المنصـورة، القاهـرة، ١٩٩٣م) ص٦٢.

٧. حامـد الطاهـر، المرجـع السـابق، ج٢، ص٦٧٩؛ المقريزي، رسـائل المقريـزي، تحقيق رمضـان البدري، أحمـد مصطفـى قاسـم، (الطبعـة الأولى، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٨م)، ص٦٣.

٨. ابن خلـدون، المصدر السـابق، ج١، ص١٧٠، ١٧٥، ١٨٠، ج٢ق٢، ص١٣٨-١٥٠، المقدمـة، ج٢، ٥٩١، ٥٩٢؛ ابـن قتيبـة الإمامـة والسياسـة المعـروف بتاريخ الخلفاء، (تحقيق علي شيرى، الطبعة الأولى، دار الأضواء، القاهـرة، ١٩٩٠م)، ج١، ص٤١-٦٤؛ ابي هريـرة، مختـصر المحاسـن المجتمعة في فضائـل الخلفاء الأربعـة، (تحقيق مُحَمَّد خير المقداد، محمود الأرناؤوط، الطبعـة الأولى، دار ابـن كثـير، دمشـق - بـيروت، ١٩٨٦م)، ص ١٥٠ - ١٥٣.

٩. ابن خلدون، المقدمة، ج٢، ص٥٩٦؛ أحمد سـالم، دولة السلطان، ص ٥٤، ١٥٠.

١٠. ابـن خلدون، تاريـخ، ج١، ص ١٥٩، ١٧٩؛ المقدمة، ص ٥٦٥، ٥٦٦؛ أحمـد فـرج، السـلطة الإداريـة، ص٣٤-٣٦.

١١. ابـن خلـدون، تاريـخ، ج١، ص ١٧٠، ١٧٨، ١٧٩، ج٢ق٢، ص١٥٠-١٥٣، ١٦٩-١٧٧؛ ابن الأزرق،

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

بدائع السلك، ص١٢، ١٣؛ مالك بن نبي، شروط النهضة، ص٨٧؛ صالح زهر الدين، موسوعة معارك العرب منذ الفتح العربي حتي عام ١٩٦٨م، (الطبعة الأولى، دار الندوة الجديدة، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م)، ص١٩٩- ٢٠١.

١٢. ابن خلدون، المصدر السابق، ج١، ص١١٧، ١٣٢، ج٢ق٢، ص١٧٨- ١٨٨؛ المقدمة، ج٢، ص٥١٤، ٥٦٦؛ ابن الأزرق المصدر السابق، ص٢٨؛ ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج١، ص ١٧٩، ١٨٣؛ أحمد سالم، دولة السلطان، ص٥٦.

١٣. ابن قتيبة، المصدر السابق، ج١، ص١٩٦، ١٩٧؛ ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج١، ص١٧٢، ١٧٥؛ أحمد سالم، المرجع السابق، ص٥٩.

١٤. ابن خلدون، المصدر السابق، ج١، ص ١٧٢-١٧٥، ١٨١، ج٢ق٢، ص١٨٦-١٨٨.

١٥. ابن خلدون، المقدمة، ج٢، ص ٥٨٦، ٧١٠، ٧١١؛ أحمد سالم، دولة السلطان، ص ٧٦.

١٦. السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٢٣١، ٣١١، ٣٣٥-٣٤٠؛ حامد طاهر، الفلسفة الإسلامية، ج١، ص١٩.

١٧. سعيد عبد الفتاح عاشور، عبد الرحمن الرافعي، مصر في العصور الوسطى (النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧م)، ص٨٢-٨٦.

١٨. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق مُحَمَّد فهيم شلتوت، (الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦م)، ج٣، ص١٨، ٤٩، ٦١-٦٥، ٨٨؛ عاشور، المرجع السابق، ص ٩١.

١٩. ابن إياس، كتاب تاريخ مصر المشهور ببدائع الزهور في وقائع الدهور، (تحقيق مُحَمَّد مصطفى العجمي، الطبعة الثانية، دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م)، ج١ق١، ص١٧٢-١٧٥.

٢٠. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص ٢٣٥-٢٣٧، ج٤، ص ٢٤، ٢٥.

٢١. المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأثار المعروف بالخطط المقريزية، (مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٦م)، ج٢، ص١٧٩، ج٣، ص ٣٧٨، ٣٧٩؛ المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، (الطبعة الثالثة، مدبولي، القاهرة، ١٩٩١)، ص٢٠٠؛ أبو حامد المقدسي، الفوائد النفيسة النفيسة الباهرة في بيان حكم شوارع القاهرة في مذاهب الأئمة الأربعة الزاهرة، تحقيق آمال العمري، (مشروع المائة كتاب، ع ١٠، طبعة هيئة الآثار، القاهرة، ١٩٨٨م)، ص١٢.

٢٢. ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج١، ص١١٧، ١٣٢، ١٧٤؛ المقدمة، ج٢، ص٨٨؛ علي عبد الرازق، الإسلام أصول الحكم، ص ٣٠.

٢٣. ابن واصل، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، (تحقيق جمال الدين الشيال، الطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٧م)، ج٢، ص٤٧٣، ٤٧٤؛ الأصفهاني، حروب صلاح الدين وفتح بيت المقدس، (الفتح القسي في الفتح القدسي)، (الطبعة الأولى، دار المنار، القاهرة، ٢٠٠٤م)، ص٢٩؛ ابن شداد، سيرة صلاح الدين الأيوبي، (الطبعة الأولى، دار المنار، القاهرة، ٢٠٠٠م)، ص٢١٢، ٢١٣.

٢٤. المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، (تحقيق مُحَمَّد مصطفى زيادة، الطبعة الثالثة، دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م)، ج١ق١، ص١٤٣- ١٥٢.

٢٥. قاسم عبده قاسم، تاريخ الأيوبيين والمماليك، (الطبعة الأولى، عين، القاهرة، ٢٠٠١م)، ص٨٩.

٢٦. ابن أيبك الدويداري، كنز الدُرر وجامع الغرر، (الدر المطلوب في أخبار ملوك بني أيوب، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٢م)، ج٧، ص٣٣١ – ٣٣٤، ٣٧٩ – ٣٨٣؛ المقريزي، السلوك، ج١ق٢، ص٢٧٩- ٢٩٧، ٣٤٣، ٣٥٨ – ٣٦١؛ الخطط، ج١، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٠، ج٣، ٣٨٣ – ٣٨٥؛

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، (تحقيق مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، دار الكتب، القاهرة، ٢٠١٠م)، (العصر الأيوبي)، ج٣، ص٣٢٩ – ٣٣٣، ٣٣٧.

٢٧. سعيد عبد الفتاح عاشور، نظم الحكم والإدارة في عصر الأيوبيين والمماليك، (موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، ع١٧، دار المعارف، سوسة – تونس، ١٩٩٤م)، ص٢٧، ٢٨.

٢٨. المقريزي، السلوك، ج١ق٢، ص٣٤٦ – ٣٥٦؛ العيني، عقد الجمان (العصر المملوكي)، ج١، ص١٧-٢١؛ ابن إياس، المصدر السابق، ج١ق١، ص٢٧٧-٢٨١؛ عن حملة لويس التاسع انظر المقريزي، الخطط، ج٣، ص٣٨٤، ٣٨٥؛ السلوك، ج١ق٢، ص٣٣٣ وما بعدها؛ العيني، عقد الجمان، ج١، ص١٧-٢٢، ٢٩ -٣١؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٦، ص٣٦٤-٣٧٠.

٢٩. المقريزي، الخطط، ج٣، ص٣٨٥؛ السلوك، ج١ق٢، ص٣٦٦-٣٦٩؛ انظر قاسم عبده قاسم، بين التاريخ والفلكلور، (الطبعة الثانية، عين، القاهرة، ٢٠٠١م)، ص١٤٠، ١٤١، ١٤٩.

٣٠. المقريزي، السلوك، ج١ ق٢، ص٣٨٤، ٤٠٣، لمزيد من التفاصيل انظر نفس المصدر، ص٣٦٨-٤٠٢؛ ابن إياس، المصدر السابق، ج١ق١، ص٢٩١- ٢٩٤.

٣١. المقريزي، المصدر السابق، ج١ق٢، ص٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٢، ٤٠٥، ٤٠٩.

٣٢. نفسه، ص٤١٦-٤١٨.

٣٣. ابن العبري، مخطوطة تاريخ الأزمنة، (ترجمة شادي توفيق حافظ، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، ع١١٥٣، القاهرة، ٢٠٠٧م)، ص ١١٩؛ المقريزي، السلوك، ج١ق٢، ص٤٣٦، ٤٣٧؛ الخطط، ج١، ص٣٦١، ج٢، ص٣٠٢؛ العيني، عقد الجمان، (المماليك)، ج١، ص ٢٥٦، ٢٦١ – ٢٦٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص٨٣، ٨٤؛ وعن الأسباب التي أدت لتنكر قطز لبيبرس وقتل الأخير له انظر ابن شداد، كتاب تاريخ الملك الظاهر بيبرس، تحقيق أحمد حطيط، (الذخائر، ع ١٩٠، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩م)، ص٤١، هامش١؛ المقريزي، السلوك، ج١ق٢، ص٤٣٥، ٣٩٠، ٣٩١، ٤٣١؛ ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج٧، ص ٨٣ – ٨٦، ٩٧، ١٠١.

٣٤. أبو الفداء، التبر المسبوك في تواريخ الملوك، (تحقيق مُحَمَّد زينهم مُحَمَّد عزب، الطبعة الأولى، الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٥م)، ص٨٩؛ ابن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، راجعه سعيد عبد الفتاح عاشور، (دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م)، ج١، ص٤٨، ٥٩، ١٣٥، ١٦٧-١٦٩؛ المقريزي، السلوك، ج١ق٣، ص٨٣٦، ٨٣٧، ج٢ق١، ص٤٢ – ٤٧، ٥٥ – ٦٠، ٧٢؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١ق١، ص ٣٣٩ – ٣٤٦، ٣٥٧، ٣٦٥، ٤٢٤، ٤٢٩، ٤٣٤، ٤٨١، ٤٨٦، ٤٨٨ – ٤٩٤، ٤٩٩، ٥٠٦ – ٥١٤، ٥١٩، ٥٣٨، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٨٠ – ٥٨٤، ج١ق٢، ص ٢٨٥، ٢٩٥، ٣١٠؛ جواهر السلوك، ص٢٠٤ -٢٣٧.

٣٥. المقريزي، المصدر السابق، ج٣ق٢، ص٦٢٠- ٦٢٣، ٦٤١، ٦٩٥- ٧٠٥؛ السخاوي، التبر المسبوك، ج٤، ص٨٨ – ٩١؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص٤٠٤.

٣٦. قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، (الطبعة الأولى، المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م)، ص١٤، ١٥.

٣٧. قاسم عبده قاسم، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر سلاطين المماليك، (موسوعة الحضارة العربية، ع١٦، المعارف، سوسة، تونس، ١٩٩٤م)، ص٧.

٣٨. لمزيد من التفاصيل أنظر ابن حبيب، تذكرة النبيه، ج١، ص١٦٧-١٩٥، ج٢، ص١٧-٢٠؛ المقريزي،

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

السلوك، ج١ ق٣، ص٧٩٠-٨٥٠، ٨٦٦-٨٧٥، ج٢ ق١، ص١٤٦، ١٤٧، ج٢ق٢، ص٣٩٤-٣٩٦، ج٣ ق١، ص١٣١-١٣٧، ٣٥٦-٣٦٧، ٣٧٩-٣٨٦؛ ابن إياس، المصدر السابق، ج١ق١، ص٣٧٥، ٤٣٣، ٤٦٤، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٨١، ٥٣٧-٥٤٥، ٥٧٠-٥٧٧، ٥٨١-٥٨٣، ج١ ق٢، ص٣، ٢٥-٢٧، ٤٥-٥٠، ١١٧-١١٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٤-١٨١، ١٨٨ وما بعدها، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٥، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣١٠.

٣٩. لمزيد من التفاصيل أنظر المقريزي، السلوك، ج٣ق٢، ص٤٩٣، ج٣ق٣، ص٩٦٠ وما بعدها؛ ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج١٢، ص١٠-١٩؛ ابن إياس، المصدر السابق، ج١ ق٢، ص٣٢٢-٣٣٣، ٣٦٠، ٣٦٨، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٤-٣٠٤، ٤٠٤ وما بعدها، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٨- ٤٤٠، ٤٤٦-٤٤٨، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٨٢، ٤٨٣، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٥٥، وما بعدها، ٦٤١، ٦٤٧، ٦٥٠ وما بعدها، ٦٨٠-٦٩٧، ٧٣١-٧٤٢، ٧٦٩، ٧٧٢، ٨٠٦ -٨٠٨، ٨١٢، ٨١٧-٨٢٠، ٨٢٣-٨٢٨، ج٢، ص٣-١٥، ٢٤، ٤٣-٤٦، ٦٣، ٦٤، ٦٨-٧١، ٧٦-٧٩، ٨١، ٩٢، ٩٣، ١٠٦-١٠٩، ١١٣، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٣- ٢٠٠، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٨-٢١٦، ٢٣٨، ٢٨٩-٢٨١، ٢٩٩، ٣٠١-٣٠٥، ٣٠٧، ٣١١، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٦، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٥٣، ٣٥٧-٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٥-٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨١-٣٨٣، ٣٨٨، ٤١١، ٤٢٠، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٩-٤٦١، ٤٦٤-٤٦٦، ٤٦٩، ٤٧٣-٤٧٥، ج٣، ص٤، ٨٥، ٩٧، ١٦٨، ١٨٣، ١٩٢، ٢٦١، ٢٧٨، ٢٨٠، ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٤٣-٣٤٥، ٣٤٨-٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٧-٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٥-٣٩٢، ٣٩٩-٤١١، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٢-٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٥٢-٤٥٤، ٤٥٦-٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٢، ٤٧٥ -٤٧٧، ج٤، ص٤، ٧، ٨، ١٣-١٥، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٧٦، ٩١، ١٠٩، ١٢٩، ١٤٢، ١٦٣، ١٧٧-١٧٩، ١٨٢، ١٨٥، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٤٢، ٢٩٦ وما بعدها، ٣٢٦، ٣٣١، ٤٠٠-٤٠٤، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٢-٤٦٦، ٤٧٢، ٤٨٣، ج٥، ص٣٨، ٤٣-٤٦، ٦٨، وما بعدها، ٨٥ ١٠٣، ١٠٤، ١١٦ وما بعدها.

٤٠. مجلة حراء، مجلة علمية ثقافية، ع٣٨، السنة التاسعة، فتح الله كولن، الشورى، ترجمة عوني عمر لطفي أدغلو، أكتوبر ٢٠١٣، اسطنبول)، ص٢-٥.

٤١. ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج١، ص١٧٤، ج٢ق٢، ص١٨٨؛ المقدمة، ص٥٨٨، ٦٩٨-٧٠٣ بتصرف؛ ابن الأزرق، بدائع السلك، ص١٨٣؛ ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، (تحقيق مُحَمَّد عوض إبراهيم، المعارف، القاهرة، ١٩٩٥م)، ص٢٦.

٤٢. الطرطوشي، سراج الملوك، (الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٠٦هـ)، ص٩٦؛ ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص٧٨؛ ابن الأزرق، المصدر السابق، ص٢٧؛ حامد الطاهر، الفلسفة الإسلامية، ج٢، ص٣٠٩، ٥٨٧.

٤٣. الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، (الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١١م)، ص٣٤.

٤٤. كانوا من جنس كتبغا، فروا بعد حكم غازان بن محمود على الماغول إلى العراق مع كبيرهم طرغاي، وسرعان ما استقدمهم زين الدين كتبغا إلى مصر وكانوا ٣٠٠ فردًا، وأنعم السلطان على كبيرهم طرغاي بإمره طبلخاناة وأجرى عليهم الرواتب وأنزلوا الحسنية " فصار أهل الحسنية لذلك يوصفون بالحسن والجمال البارع "، وكانوا ذو صورة جميلة فافتتن بهم الأمراء حتَّى عشقوهم، واستدعوا منهم طائفة كبيرة فتكاثر نسلهم في القاهرة، انظر المقريزي، الخطط، ج٣، ص٣٥.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

٤٥. المقريزي، السلوك، ج١ ق٣، ص٨٠٨-٨١٤، ٨٣٦؛ ابن إياس، المصدر السابق، ج١ق١، ص٣٨٥، ٣٨٦.

٤٦. المقريزي، المصدر السابق، ج١ق٣، ص ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢٢، ٨٢٩، ٨٣٣، ٨٤٢-٨٤٦؛ ابن إياس، المصدر السابق، ج١ق١، ص٣٨٦، ٣٨٧.

٤٧. المقريزي، السلوك، ج٣ق١، ص١٣١-١٣٧، ٣٥٦ - ٣٦٧، ٣٧٩-٣٨٦، الخطط، ج٣، ص ٣٩٠، ٣٩١؛ ابن تغري، مورد اللطافة، ص٩٤-١٠٣؛ ابن إياس، المصدر السابق، ج١ق١، ص٥٣٨-٥٤٣، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٥ -٥٧٧، ص٥٨٠-٥٨٣، ٥٩٢، ٥٩٣ ج١ق٢، ص٣، ٢٥-٢٧، ٤٥-٥٠، ١١٧-١١٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٤- ١٨١، ١٨٨، وما بعدها ص٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣١٠؛ جواهر السلوك، ص٢٠٤-٢٢٥ وما بعدها.

٤٨. المقريزي، السلوك، ج٣ق٣، ص٩٦٠ وما بعدها ج٤، ق٣، ص١٠٨٦ وما بعدها،؛ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٢، ص١٠-١٩؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١ق٢، ص٣١٨، ٣٢٢-٣٣٣، ٣٦٠، ٣٦٨ ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٤-٤٠٥، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٨ - ٤٤٠، ٤٤٦-٤٤٨، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٨٢، ٤٨٣، ٥٢٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٥٥ وما بعدها، ٦٤١، ٦٤٧، ٦٥٠ وما بعدها، ٦٨٠ -٦٩٧، ٧٣١ - ٧٤٢، ٧٦٩، ٧٧٢، ٨٠٦ -٨٠٨، ٨١٢، ٨١٧ -٨٢٠ -٨٢٨، ج٢، ص٣-٦، ٨، ١٠، ١٢ -١٥، ٢٤-٢٧، ٤٣ - ٤٦، ٦٣، ٦٤، ٦٨ -٧٠، ٧٦ -٧٩، ٨١، ٩٢، ٩٣، ١٠٦-١٠٩، ١١٣، ١٢٨-١٣٣، ١٨١-١٨٣، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٣-١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٨-٢١٦، ٢٣٨، ٢٧٩-٢٨١، ٢٩٩-٣٠٧، ٣١١، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٦-٣٢٨، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٥٣، ٣٥٧ -٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٥ -٣٧٨، ٣٨١-٣٨٣، ٣٨٧، ٣٨٨، ٤٠٧-٤١١، ٤٢٠، ٤٥١، ٤٥٤ -٤٦١، ٤٦٤-٤٦٦، ٤٦٩، ٤٧٣-٤٧٥، ج٣، ص٤، ٨٥، ٩٧، ١٦٨، ١٨٣، ١٩٢، ٢٦١، ٢٧٨، ٢٨٠، ٣٣٢ -٣٣٨، ٣٤٣-٣٤٥، ٣٤٨-٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٧- ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٥-٣٩٢، ٣٩٩-٤١١، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٢-٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٢؛ جواهر السلوك، ص٢٤٠- ٢٥٥ وما بعدها؛ ابن خليل، تاريخ الأمير يشبك الظاهري، (تحقيق عبد القادر أحمد طليمات، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣م)، ص١٢٨، ١٢٩، ١٤٢، ١٤٣.

٤٩. ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص٤٣٩-٤٤٥، ٤٤٧، ٤٥٢-٤٥٤، ٤٥٦-٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٢، ٤٧٥-٤٧٧.

٥٠. ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص٤، ٧، ٨، ١٣-١٥، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٧٦، ٩١، ١٠٩، ١٢٩، ١٤٢، ١٦٣، ١٧٧-١٧٩، ١٨٢، ١٨٥، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٤٢، ٢٩٦ وما بعدها، ٣٢٦، ٣٣١، ٣٥٩، ٣٨٣، ٤٠٠-٤٠٤، ٤٣٥-٤٣٨، ٤٤٦، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٢-٤٦٦، ٤٧٢، ٤٨٣، ج٥، ٣٨، ٤٣-٤٦، ٦٤، ٦٨ وما بعدها، ٨٥، ١١٦ وما بعدها؛ نهاية المماليك، ١٠٧، ٢٧٣؛ البكري، التحفة البهية في تملك آل عثمان، الديار المصرية، (تحقيق عبد الرحمن عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥م)، ص٧٢-٧٣.

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq